الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة و المياه
الوزير

الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة والمياه

و/٦٧٤
٢٠٢٥/٤/١٠

**جانب الامانة العامة لمجلس الوزراء**

**الموضوع:** اعلان لملء مراكز رئيس واعضاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء.

بالاشارة الى الموضوع أعلاه،

نودعكم ربطاً صيغة اعلان **باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والانكليزية** معدّة للنشر على الموقع الالكتروني لوزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية بعد أن ابدى مجلس الخدمة المدنية ملاحظاته ووافقنا عليها.

للتفضل بإجراء اللازم عملاً بالقرار رقم ١ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٠ (آلية التعيينات في الادارات العامة والهيئات الناظمة).

على أن يتم نشر الاعلان بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢

وفي وسائل الاعلام اللبنانية وفي صحيفتين اجنبيتين:
The Economist.U.K
وجريدة خليجية.

للتفضل بالاطلاع واجراء اللازم.

وزير الطاقة والمياه
جوزيف الصدّي

٢٠٢٥/٤/١١
١١:١٥

صيغة إعلان معدّة للنشر على الموقع الإلكتروني لوزارة
الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة والمياه

## إعلان لملء مراكز رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء

تعلن وزارة الطاقة والمياه عن فتح المجال لملء مراكز رئيس وأعضاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء،
وتدعو اللبنانيين من أصحاب الإختصاص والكفاءة إلى تقديم طلباتهم لشغل هذا المركز.

### أوّلاً: هيئة تنظيم قطاع الكهرباء

أُنشئت بموجب القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ (تنظيم قطاع الكهرباء) هيئة تسمى "هيئة تنظيم قطاع الكهرباء" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الفني والإداري والمالي، وتتولى تنظيم ورقابة شؤون الكهرباء وفقاً لأحكام القانون المذكور، وتتألّف ادارتها من رئيس وأربعة أعضاء متفرغين بدوام كامل، يعينون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه لمدة خمس سنوات، غير قابلة للتجديد أو التمديد، وتتولّى هذه الهيئة المهام والصلاحيات المنصوص عنها في قانون تنظيم قطاع الكهرباء لا سيما المادة الثانية عشر منه.

### ثانياً: صلاحيات هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ومهامها

حدّدت صلاحيات ومهام هيئة تنظيم قطاع الكهرباء بموجب القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ (تنظيم قطاع الكهرباء) لاسيما المادة الثانية عشر منه، حيث تتولّى:

- اعداد دراسات المخطط التوجيهي العام للقطاع في مجالات الانتاج والنقل والتوزيع ورفعه للوزير لمناقشته ووضعه بالصيغة النهائية وعرضه على مجلس الوزراء لتصديقه.
- اعداد مشاريع المراسيم والأنظمة المتعلقة بتطبيق أحكام قانون تنظيم قطاع الكهرباء واحالتها الى الوزير وابداء الرأي في مشاريع القوانين ومشاريع المراسيم المتعلقة بقطاع الكهرباء.
- تشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء والعمل على تحسين كفاءة التشغيل وضمان جودة الخدمات وحسن تأديتها.
- تأمين وتشجيع المنافسة في قطاع الكهرباء ومراقبة وضبط التعرفات عبر التنافسية وتأمين شفافية السوق.
- تحديد وتصنيف مختلف فئات خدمات الانتاج والنقل والتوزيع التي تعكس بشكل مناسب الفروقات في خصائص استعمال الكهرباء تبعاً لفئات المستهلكين المختلفة ونوعية الخدمة المعية وأوقاتها.
- تحديد سقف لأسعار خدمات الانتاج وللتعرفات المطبقة على مختلف خدمات نقل وتوزيع الكهرباء ولبدلات الاشتراك وبدلات الخدمات والغرامات وكيفية تحصيلها.

- وضع المعايير التقنية والفنية والبيئية وقواعد التثبت من التقيّد بها ومراقبة وضبط تطبيقها. تأخذ الهيئة في الاعتبار عند الاضطلاع بمسؤولياتها، أفضل المعايير العالمية المتعلقة بتنظيم قطاع الكهرباء.
- تحديد قواعد ومعايير التراخيص والأذونات على أن لا تتعارض هذه القواعد والمعايير مع أحكام القانون.
- إصدار وتجديد وتعليق وتعديل والغاء التراخيص والأذونات.
- مراقبة تقيّد أصحاب التراخيص والأذونات في مجالي الانتاج والتوزيع وقطاع النقل بالقوانين والأنظمة والاتفاقيات وشروط التراخيص والأذونات ودفاتر الشروط تأميناً لحسن الخدمة للمشتركين، لاسيما ما يتعلق بأنظمة التعرفات وبوليصة الاشتراك.
- تأمين المساواة بين أصحاب التراخيص والأذونات في الاستفادة من تجهيزات النقل، وفقاً للتعرفات المحدّدة.
- مراقبة حسن سير خدمات الانتاج والنقل والتوزيع حتى ايصال التيار الكهربائي الى المستهلك وذلك بعد التشاور مع الجهات المختصة.
- دراسة واقرار طلبات أصحاب التراخيص والأذونات لتعديل الخدمات المرخص لهم بتقديمها والموافقة عليها عند مواجهة حالات النقص في الامداد أو العطل في التجهيزات أو في حالة القوة القاهرة.
- وضع تقرير سنوي عن أعمالها يرفع الى مجلس الوزراء بواسطة الوزير.
- العمل كوسيط وكهيئة تحكيمية للبتّ بالنزاعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون تنظيم قطاع الكهرباء بين أصحاب التراخيص، وكذلك العمل لحلّ الخلافات وديّاً بين أصحاب تراخيص التوزيع وبين المستهلكين.
- اتخاذ أي قرارات او اجراءات أو أعمال أو مهام أخرى ينصّ عليها قانون تنظيم قطاع الكهرباء والأنظمة السارية المفعول.

وذلك بالإضافة الى الصلاحيات والمهام التي ستتضمنها الأنظمة الداخلية والادارية والمالية ونظام العاملين لدى الهيئة والتي يجب أن تضعها خلال المهل المحدّدة في متن قانون تنظيم قطاع الكهرباء وفقاً لما تنصّ عليه المادتان ١٣ و ١٤ منه.

## رابعاً: الشروط العامّة والخاصة لتعيين رئيس وأعضاء الهيئة

سنداً لأحكام المادتين الثامنة والتاسعة من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ (تنظيم قطاع الكهرباء)، يُشترط في المرشّح لمركز كلّ من رئيس وأعضاء هيئة تنظيم قطاع الكهرباء:

١. أن يكون لبنانياً منذ عشر سنوات على الأقل.
٢. أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية وغير محكوم عليه بجناية أو محاولة جناية من أي نوع كانت، أو بجنحة شائنة أو محاولة جنحة شائنة، وتعتبر جنحاً شائنة: السرقة، والاحتيال، وسوء الائتمان، والاختلاس، والرشوة، والاغتصاب، والتهويل، والتزوير، واستعمال المزور، والشهادة الكاذبة، واليمين الكاذبة، والجرائم المخلة بالأخلاق المنصوص عليها في الباب

السابع من قانون العقوبات، والجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة أو الاتجار بها. وتطبّق هذه الأحكام على الأشخاص الذين أعيد اليهم اعتبارهم أو استفادوا من العفو.

٣. أن لا يكون مصاباً بضعف جسدي أو عقلي يجعله عاجزاً عن أداء مهامه، مع حفظ حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالترشح في حال استيفائهم للشروط المطلوبة.

٤. المؤهل العلمي:

أن يكون حائزاً على إجازة جامعية في مجال الكهرباء أو الالكترونيك أو الاقتصاد أو إدارة الأعمال أو القانون أو المال أو الهندسة (مثبتة بموجب إفادة صادرة من المرجع المختص ومصدَّقة وفقاً للأصول لإبرازها في حال ترشيحه لإجراء المقابلة)، وتعتبر الشهادة الأعلى من مستوى الإجازة الجامعيّة المطلوبة في الاختصاص عينه قيمة مضافة لملف المرشَّح.

٥. الخبرة العمليّة:

أن يكون من ذوي الخبرة العمليّة في المجالات أعلاه، (المثبتة بموجب إفادات صادرة عن المراجع المختصة ومصدقة وفقاً للأصول من داخل لبنان، وصادرة عن المرجع المختص ومصدقة من البعثة اللبنانية في الخارج ووزارة الخارجية والمغتربين وفقاً للأصول عندما تكون من خارج لبنان لإبرازها في حال ترشيحه لإجراء المقابلة)، ويُفضّل أن لا تقلّ الخبرة في مجال الإختصاص عن عشرة سنة، منها خمس سنوات في موقع قيادي، وذلك بعد حيازة الإجازة الجامعيّة المطلوبة.

كما يفضّل أن يكون لديه:

- خبرة مثبتة في تنظيم قطاع الكهرباء و/أو الرقابة على تشغيل القطاع.
- خبرة مثبتة في مجال الحوكمة، والقيادة الاستراتيجية، والشؤون التنظيمية لقطاع الكهرباء.

٦. الكفايات:

- معرفة معمقة في قطاع الكهرباء، وسياسة المنافسة، ومبادئ حماية المستهلك.
- قدرة على التواصل الفعال مع الهيئات الحكومية، والجهات العاملة في قطاع الكهرباء، والمنظمات الدولية.
- إدارة التفاوض وحلّ النزاعات.
- معايير أخلاقية عالية، واستقلالية، والتزام بالشفافية والتجرّد في التعاطي بالشؤون التنظيمية في حقل الكهرباء.
- إتقان اللغة العربية واحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، ويعتبر الإلمام بلغة ثالثة (فرنسة او انكليزية) قيمة مضافة.

## خامساً: موانع التعيين

١. أن لا يكون قد صدر بحقّه قرار تأديبي قضى بعقوبة غير التنبيه أو اللوم.

٢. أن لا يكون مصروفاً من عمل في القطاع الخاص نتيجة لإجراءات مسلكية. (على أن يُرفق صاحب العلاقة تعهّداً على مسؤوليّته بذلك، تحت طائلة استبعاده، لإبرازه في حال ترشيحه لإجراء المقابلة).

٣. أن لا يكون قد أُعلِن توقّفه عن الدفع أو أُعلن إفلاسه قضائياً.

٤. ان لا يكون لديه أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص (طبيعي أو معنوي/ إدارة عامة أو مؤسسة عامة أو شركة أو مؤسّسة خاصّة أو منظّمة دوليّة أو منظّمات غير حكوميّة محليّة أو دوليّة) يقدم في لبنان أو للبنان خدمات الكهرباء، أو يوفر في لبنان أو للبنان معدات الكهرباء أو معدات المشتركين الخاصة، أو أن لا يكون له علاقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع الكهرباء في لبنان، (على أن يوقّع صاحب العلاقة، في حال احتياره، على مستند خاص يفيد فيه، وعلى مسؤوليّته، بعدم وجود أي نوع من أنواع تضارب المصالح، لإبرازه في حال ترشيحه لإجراء المقابلة).

- بغية التثبت من استيفاء كل من المرشحين للأهلية والمؤهّلات العلميّة والخبرات العمليّة والكفايات المطلوبة لإشغال هذا المنصب، يقتضي على المرشّح أن ينظّم ملفاً بالمستندات المثبتة لذلك الصادرة عن المراجع المختصّة والمصدّقة وفقاً للأصول، لإبرازه في حال ترشيحه لإجراء المقابلة، متضمناً تعهّداً بصحّة المستندات والمعلومات المدرجة في الملف المذكور.
- إن عدم استيفاء المرشح أي شرط من الشروط العامّة والخاصّة المبيّنة أعلاه سيؤدي إلى استبعاده تلقائياً.
- يتقاضى كل من الرئيس وأعضاء الهيئة تعويضاً شهرياً مقطوعاً يحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري الطاقة والمياه والمالية، على أن تكون التعويضات تنافسيّة مع تلك الرائجة في سوق العمل للمراكز أو الوظائف المماثلة.

**Announcement for Filling the Positions of Chairperson and Members of the National Electricity Sector Regulatory Authority**

The Ministry of Energy and Water announces the opening of applications for the positions of Chairperson and Members of the National Electricity Sector Regulatory Authority and invites Lebanese citizens with relevant expertise and qualifications to submit their applications for these positions.

**First: The Electricity Sector Regulatory Authority**

Established under Law No. 462 dated 2/9/2002 (Regulation of the Electricity Sector), the "Electricity Sector Regulatory Authority" enjoys legal personality as well as technical, administrative, and financial independence. It is responsible for regulating and overseeing electricity affairs in accordance with the provisions of the aforementioned law.

The Authority's administration consists of a Chairperson and four full-time members who are appointed by a decree issued by the Council of Ministers based on a proposal by the Minister of Energy and Water. The term is five years, non-renewable and non-extendable.

The Authority shall carry out the duties and exercise the powers stipulated in the Electricity Sector Regulation Law, particularly Article 12.

**Second: Powers and Responsibilities of the Electricity Sector Regulatory Authority**

The powers and responsibilities of the Authority are defined under Law No. 462 dated 2/9/2002 (Regulation of the Electricity Sector), especially Article 12, which outlines its mandate to:

- Preparing studies for the general master plan of the sector in the production, transmission, and distribution fields, submitting it to the Minister for discussion, finalizing it, and presenting it to the Council of Ministers for approval.
- Preparing draft decrees and regulations related to the implementation of the provisions of this law and referring them to the Minister, as well as expressing opinions on draft laws and decrees related to the electricity sector.
- Encouraging investment in the electricity sector, working to improve operational efficiency, and ensuring the quality and proper delivery of services.
- Ensuring and promoting competition in the electricity sector, monitoring and regulating non-competitive tariffs, and ensuring market transparency.

- Defining and classifying different categories of production, transmission, and distribution services that appropriately reflect the differences in electricity usage characteristics according to the various categories of consumers, the type of concerned service, and the time of usage.
- Setting price ceilings for production services, tariffs applied to various electricity transmission and distribution services, subscription fees, service charges, penalties, and the methods of their collection.
- Establishing technical, technological, and environmental standards and rules for verifying compliance and monitoring their implementation. When carrying out its responsibilities, the Authority shall take into account the best international standards related to the regulation of the electricity sector.
- Defining the rules and standards for licensing and permits, provided that these rules and standards do not conflict with the law provisions.
- Issuing, renewing, suspending, amending, and revoking licenses and permits.
- Monitoring the compliance of license and permit holders in the production, distribution, and transmission fields with laws, regulations, agreements, license and permit conditions, and terms of reference, in order to ensure quality service to subscribers, especially in relation to tariff systems and subscription policies.
- Ensuring equality among license and permit holders in benefiting from transmission facilities, in accordance with the determined tariffs.
- Monitoring the proper functioning of production, transmission, and distribution services until electricity is delivered to consumers. This is done in consultation with the relevant authorities.
- Studying and approving requests from license and permit holders to modify the services they are licensed to provide, and approving such modifications when faced with supply shortages, equipment malfunctions, or force majeure situations.
- Preparing an annual report on its activities to be submitted to the Council of Ministers through the Minister.
- Acting as a mediator and arbitration body to resolve disputes arising from the implementation of this law between license holders, and also working to amicably resolve disputes between distribution license holders and consumers.
- Taking any decisions, actions, or other tasks provided for in this law and applicable regulations.

**Fourth: General and Specific Conditions for the Appointment of the Chairperson and Members of the Authority**

In accordance with Articles 8 and 9 of Law No. 462 dated 2/9/2002 (Regulation of the Electricity Sector), the candidate for the position of Chairperson or Member of the Electricity Sector Regulatory Authority must meet the following conditions:

1. Must have been a Lebanese citizen for at least ten years.
2. Must possess full civil rights and must not have been convicted of any felony or attempted felony of any kind, or of any disgraceful misdemeanor or attempted disgraceful misdemeanor. The following are considered disgraceful

misdemeanors: theft, fraud, breach of trust, embezzlement, bribery, rape, intimidation, forgery, use of forged documents, false testimony, moral crimes as specified in Chapter VII of the Penal Code, and crimes related to the cultivation or trafficking of narcotic substances. These conditions apply even to individuals who have been rehabilitated or have benefited from an amnesty.

3. Must not suffer from any physical or mental impairment that would prevent them from performing their duties. However, persons with disabilities may apply if they meet the required qualifications.
4. Academic Qualification:
   Must hold a university degree in electricity, electronics, economics, business administration, law, finance, or engineering (proven by a certificate issued by the relevant authority and duly authenticated, to be submitted in case of an interview). A higher academic degree in the same field is considered **an added value**.
5. Professional Experience:
   Must have practical experience in the aforementioned fields (proven by certificates issued by the competent authorities and duly authenticated in Lebanon, or abroad with authentication from the Lebanese mission and the Ministry of Foreign Affairs). **Preferred** experience includes no less than 10 years in the relevant field, with at least 5 years in a leadership position after obtaining the required university degree.

6. Additional preferred experience includes:

- Proven experience in regulating and/or monitoring the electricity sector.
- Proven experience in governance, strategic leadership, and regulatory affairs related to the electricity sector.

6. **Competencies:**

- In-depth knowledge of the electricity sector, competition policy, and consumer protection principles.
- Ability to communicate effectively with government bodies, stakeholders in the electricity sector, and international organizations.
- Skills in negotiation and conflict resolution.
- High ethical standards, independence, and a commitment to transparency and impartiality in regulatory matters in the electricity sector.
- Proficiency in Arabic and either English or French. Knowledge of a third language (French or English) is considered **an added value**.

**Fifth: Disqualifications from Appointment**

1. Must not have received a disciplinary decision imposing a penalty greater than a warning or reprimand.
2. Must not have been dismissed from a private sector job for disciplinary reasons (the candidate must submit a signed statement confirming this, under penalty of disqualification, to be submitted if shortlisted for an interview).

3. Must not have been declared bankrupt or ceased payments by court order.
4. Must not have any direct or indirect interest with any individual (natural or legal person), public administration, public institution, private company, or local/international NGO that provides electricity services or equipment to or in Lebanon, or is connected to the electricity sector in Lebanon in any way. (If selected, the candidate must sign a declaration of no conflict of interest to be submitted at the interview stage).

- In order to verify that candidates meet the eligibility criteria, academic qualifications, professional experience, and required competencies for the position, each candidate must prepare a complete application file, with all supporting documents issued by the competent authorities and duly authenticated, and include a signed declaration confirming the accuracy of all information and documents provided.
- Any failure to meet the general or specific conditions listed above will lead to the candidate's automatic disqualification.
- The Chairperson and Members of the Authority shall receive a fixed monthly compensation determined by decree in the Council of Ministers, based on a joint proposal from the Ministers of Energy and Water and Finance. Compensation shall be competitive with prevailing market rates for equivalent positions.

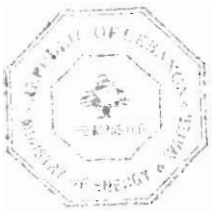

**Appel à candidatures pour occuper les postes de Président et de membres de l'Autorité Nationale de Régulation du Secteur de l'Électricité.**

Le Ministère de l'Énergie et de l'Eau annonce l'ouverture des candidatures pour occuper les postes de Président et de Membres de l'Autorité Nationale de Régulation du Secteur de l'Électricité, et invite les citoyens libanais possédant les compétences et les qualifications requises à soumettre leurs candidatures pour ces postes.

**Premièrement : L'Autorité de Régulation du Secteur de l'Électricité**

Créée conformément à la loi n° 462 en date du 2/9/2002 (Réglementation du secteur de l'électricité), l'« Autorité de Régulation du Secteur de l'Électricité » est dotée de la personnalité morale ainsi que de l'indépendance technique, administrative et financière. Elle est chargée de la régulation et du contrôle des affaires liées à l'électricité conformément aux dispositions de ladite loi.

Sa direction est composée d'un Président et de quatre membres à plein temps, nommés par décret pris en Conseil des ministres sur proposition du Ministre de l'Énergie et de l'Eau pour un mandat de cinq ans, non renouvelable et non prorogeable.

Cette autorité exerce les fonctions et les pouvoirs prévus par la loi de réglementation du secteur de l'électricité, en particulier l'article 12.

**Deuxièmement : Attributions et missions de l'Autorité de Régulation du Secteur de l'Électricité**

Les attributions et missions de l'Autorité de Régulation du Secteur de l'Électricité sont définies par la loi n° 462 en date du 2/9/2002 (Réglementation du secteur de l'électricité), notamment par l'article 12, qui lui confie les tâches suivantes :

- Préparer des études pour le plan directeur général du secteur dans les domaines de la production, du transport et de la distribution, les soumettre au Ministre pour discussion et finalisation, puis les présenter au Conseil des Ministres pour approbation.
- Élaborer les projets de décrets et de règlements relatifs à l'application des dispositions de la présente loi, les transmettre au Ministre, et donner son avis sur les projets de lois et de décrets relatifs au secteur de l'électricité.
- Encourager l'investissement dans le secteur de l'électricité, œuvrer à l'amélioration de l'efficacité opérationnelle, et garantir la qualité des services et leur bonne exécution.
- Assurer et promouvoir la concurrence dans le secteur de l'électricité, surveiller et réguler les tarifs non concurrentiels, et garantir la transparence du marché.
- Définir et classifier les différentes catégories de services de production, de transport et de distribution, de manière à refléter de façon appropriée les différences dans les caractéristiques d'utilisation de l'électricité selon les diverses catégories de consommateurs, le type de service concerné et ses horaires.
- Fixer un plafond pour les prix des services de production, les tarifs appliqués aux différents services de transport et de distribution de l'électricité, les frais

)onnement, les frais de service, les pénalités et les modalités de leur ,ouvrement.

(ablir les normes techniques, technologiques et environnementales, ainsi que les ègles de vérification de leur respect, et contrôler leur application. L'Autorité prend en considération, dans l'exercice de ses responsabilités, les meilleures normes internationales en matière de régulation du secteur de l'électricité.

Définir les règles et critères applicables aux licences et autorisations, à condition que ces règles et critères ne soient pas en contradiction avec les dispositions de la loi.

- Délivrer, renouveler, suspendre, modifier et annuler les licences et autorisations.
- Surveiller le respect, par les titulaires de licences et d'autorisations dans les domaines de la production, de la distribution et du transport, des lois, règlements, conventions, conditions des licences et autorisations, ainsi que des cahiers des charges, afin d'assurer la bonne qualité du service aux abonnés, notamment en ce qui concerne les systèmes tarifaires et la politique d'abonnement.
  - Garantir l'égalité entre les titulaires de licences et d'autorisations dans l'accès et l'utilisation des équipements de transport, conformément aux tarifs fixés.
- Surveiller le bon fonctionnement des services de production, de transport et de distribution jusqu'à la livraison de l'électricité au consommateur, en concertation avec les autorités compétentes.
- Étudier et approuver les demandes des titulaires de licences et d'autorisations pour modifier les services qu'ils sont autorisés à fournir, et les approuver en cas de pénurie d'approvisionnement, de défaillance des équipements ou de force majeure.
- Élaborer un rapport annuel sur ses activités, à soumettre au Conseil des ministres par l'intermédiaire du ministre.
- Agir en tant que médiateur et instance arbitrale pour trancher les différends découlant de l'application des dispositions de cette loi entre les titulaires de licences, et œuvrer également à la résolution amiable des litiges entre les titulaires de licences de distribution et les consommateurs.
- Prendre toute décision, mesure ou accomplir toute autre tâche prévue par la présente loi et les règlements en vigueur.

**Quatrièmement: Conditions générales et particulières pour la nomination du Président et des membres de l'Autorité**

Conformément aux articles 8 et 9 de la loi n° 462 en date du 2/9/2002 (Organisation du secteur de l'électricité), le candidat au poste de Président ou de membre de l'Autorité de Régulation du Secteur de l'Électricité doit remplir les conditions suivantes :

1. Être de nationalité libanaise depuis au moins dix ans.
2. Jouir de ses droits civils et ne pas avoir été condamné pour un crime ou une tentative de crime de quelque nature que ce soit, ou pour un délit infamant ou tentative de délit infamant. Sont considérés comme délits infamants : le vol, la

fraude, l'abus de confiance, le détournement de fonds, la corruption, le viol, l'intimidation, la falsification, l'usage de faux, le faux témoignage, les crimes immoraux visés au chapitre VII du Code pénal, ainsi que les crimes liés à la culture ou au trafic de stupéfiants. Ces conditions s'appliquent également aux personnes réhabilitées ou ayant bénéficié d'une amnistie.

3. Ne pas souffrir d'une déficience physique ou mentale l'empêchant d'exercer ses fonctions. Les personnes en situation de handicap peuvent néanmoins postuler si elles remplissent les autres conditions requises.
4. Qualifications académiques :
   Être titulaire d'une licence universitaire dans l'un des domaines suivants : électricité, électronique, économie, gestion des affaires, droit, finances ou ingénierie (certificat délivré par l'autorité compétente et dûment légalisé à présenter en cas de convocation à un entretien). Un diplôme supérieur dans le même domaine est considéré comme un **atout supplémentaire**.
5. Expérience professionnelle :
   Justifier d'une expérience professionnelle pertinente dans les domaines précités (attestée par des certificats délivrés par les autorités compétentes et dûment légalisés, soit au Liban, soit à l'étranger avec authentification par la mission diplomatique libanaise et le Ministère des Affaires étrangères).
   **Il est préférable** que l'expérience ne soit pas inférieure à dix ans, dont cinq dans un poste de direction, après l'obtention de la licence universitaire requise.

Sont également préférées:

- Une expérience avérée dans la régulation du secteur de l'électricité et/ou dans le contrôle de son fonctionnement.
- Une expérience prouvée en matière de gouvernance, de leadership stratégique et de gestion réglementaire du secteur de l'électricité.

6. Compétences requises:

- Connaissance approfondie du secteur de l'électricité, de la politique de concurrence et des principes de protection des consommateurs.
- Capacité à communiquer efficacement avec les organismes gouvernementaux, les acteurs du secteur de l'électricité et les organisations internationales.
- Aptitudes à la négociation et à la résolution des conflits.
- Haut niveau d'éthique, indépendance, et engagement en faveur de la transparence et de l'impartialité dans les affaires réglementaires du secteur de l'électricité.

- Maîtrise de l'arabe et de l'une des deux langues, française ou anglaise. La connaissance d'une troisième langue (français ou anglais) est **un atout supplémentaire**.

**Cinquièmement : Empêchements à la nomination**

1. Ne pas avoir fait l'objet d'une décision disciplinaire entraînant une sanction supérieure à un avertissement ou à un blâme.
2. Ne pas avoir été licencié du secteur privé pour des raisons disciplinaires. (Le candidat devra fournir une déclaration signée en ce sens, sous peine d'exclusion, à présenter en cas de convocation à un entretien).
3. Ne pas avoir été déclaré en cessation de paiement ou en faillite par décision judiciaire.
4. Ne pas avoir d'intérêt direct ou indirect avec toute personne physique ou morale, administration publique, institution publique, entreprise privée, ONG locale ou internationale qui fournit des services ou équipements électriques au Liban ou pour le Liban, ou qui a un lien quelconque avec le secteur de l'électricité au Liban. (Le candidat sélectionné devra signer un engagement formel attestant de l'absence de tout conflit d'intérêts, à présenter en cas de convocation à un entretien).

- Afin de vérifier que chaque candidat remplit les conditions d'éligibilité, les qualifications académiques, l'expérience professionnelle et les compétences requises pour ce poste, il devra constituer un dossier complet contenant tous les documents justificatifs délivrés par les autorités compétentes et dûment légalisés, ainsi qu'une déclaration attestant de l'exactitude des informations et des documents fournis.
- Tout manquement à l'une des conditions générales ou spécifiques mentionnées ci-dessus entraînera automatiquement l'exclusion du candidat.
- Le Président et les membres de l'Autorité perçoivent une indemnité mensuelle forfaitaire fixée par décret pris en Conseil des ministres sur proposition conjointe des ministres de l'Énergie et de l'Eau, et des Finances, lesdites indemnités devant être compétitives par rapport à celles pratiquées sur le marché du travail pour des postes ou fonctions équivalents.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة و المياه
الوزير

الجمهورية اللبنانية
وزارة الطاقة والمياه

# اعلان

على الراغبين بالترشح لأحدى هذه المراكز الإطلاع على المهام والمسؤوليات وملء الاستمارة المتوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية : www.omsar.gov.lb .

كما يمكن الأطلاع على المعلومات نفسها على موقع وزارة الطاقة والمياه: www.energyandwater.gov.lb.

يبدأ إستقبال الطلبات بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢.

المهلة الأخيرة لاستلام الطلبات : اسبوعين من تاريخ نشر آخر إعلان في الصحف.

وزير الطاقة والمياه

جوزيف الصدّي